(٤)

الفصل التشريعي السادس عشر

دور الانعقاد العادي الأول

جدول أعمال الجلسة السادسة

الثلاثاء ٣٠ من مارس سنة ٢٠٢١م

الساعة: ٩:٠٠ صباحاً

رقم التسلسل		
١-	**البند الأول:** أ- تلاوة الأوامر الأميرية والمراسيم الخاصة بتشكيل الوزارة. ب- أداء الوزراء من غير أعضاء مجلس الأمة اليمين الدستورية حسب نص المادة (٩١) من الدستور.	
٢-	**البند الثاني: التصديق على المضابط التالية:** *(١٤٦٠/أ) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م. *(١٤٦٠/ب) بتاريخ ٢٠٢١/١/٦م. *(١٤٦١) بتاريخ ٢٠٢١/١/١٩م. *(١٤٦٢) بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦م (خاصة)	موزعة مع الجدول برقم (٢)
٣-	**البند الثالث:** اولاً: كشف الأوراق والرسائل الواردة. ثانياً: كشف العرائض والشكاوى.	سيوزعان لاحقا برقم (٣)
٤-	**البند الرابع: الأسئلة:** (وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة)	موزع مع الجدول برقم (٤)

	البند الخامس: الاستجوابات:	
٥-	الاستجواب الموجه من الأعضاء ثامر سعد الظفيري ، خالد محمد العتيبي د. بدر زايد الداهوم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن : المحور الأول: مخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس الجديد. المحور الثاني: هيمنة السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان. المحور الثالث: الإخلال بالإلتزام الدستوري في المادة (٩٨) من الدستور. (عملاً بالمادة (١٤٢) من اللائحة الداخلية لمجس الأمة يرفع الاستجواب من جدول الأعمال)	وزع مع الجدول برقم (٤) بتاريخ ٢٠٢١/١/١٩م
٦-	الاستجواب الموجه من العضوين محمد براك المطير، حمدان سالم العازمي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن الانتقائية في تطبيق القوانين. (طبقا لنص المادة (١٣٥) من اللائحة الداخلية لمجس الأمة -وقد حل السيد العضو حمدان سالم العازمي بناء على طلبه محل د.بدر زايد الداهوم تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية لعدم صحة عضويته)	موزع مع الجدول برقم (٦)
	البند السادس: الإحالات (حسب ما هو وارد في الكشوف المرفقة)	
	البند السابع:	
٧-	**الخطاب الأميري** الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٥/ ١٢ /٢٠٢٠م. **(للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري)**	وزع مع الجدول برقم (٣) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م

	البنـد الثـامن: تقـارير اللجـان عـن المراسـيم بقـوانين والمشـروعات بقـوانين والاقتراحات بقوانين:	
٨-	**التقريـر الثـامن والعشـرون** للجنـة الشـؤون التشـريعية والقانونيـة والمـدرج بصـفة الاسـتعجال عـن الاقتراحـات بقـوانين بشـأن **العفـو الشـامل** عـن بعـض الجرائم , وعددها (٤).	
٩-	**التقرير الثالث والخمسـون** للجنة الشـؤون التشـريعية والقانونية والمدرج بصـفة الاسـتعجال عن الاقتراحين بقـانونين بتعـديـل بعض أحكـام **قـانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية** رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠.	مـوزع مـع الجـدول برقم (٩)
١٠-	**التقرير الرابع والخمسـون** للجنة الشـؤون التشـريعية والقانونية والمدرج بصـفة الاستعجال عن: ١- الاقتراح بقـانون بتعـديـل بعض أحكـام **قـانون الإجراءات والمحـاكمـات الجزائية** رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠. ٢- الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة للمادة (٦٩) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار **قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.**	مـوزع مـع الجـدول برقم (١٠)
١١-	**التقرير الأربعون** للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦١) لسـنة ٢٠٠٧ بشـأن **الإعلام المرئي والمسموع**.	مـوزع مـع الجـدول برقم (١١)
١٢-	**التقرير الحادي والأربعون** للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن **المطبوعات والنشر** (وعددها ثلاثة).	مـوزع مـع الجـدول برقم (١٢)
١٣-	**التقرير الأول** للجنة الشـؤون المالية والاقتصـادية والمدرج بصـفة الاسـتعجال عن مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات **أزمة فايروس كورونا** والاقتراحات بقوانين ذات الصلة وعددهم (١١).	مـوزع مـع الجـدول برقم (١٣)

١٤-	**التقرير الثاني** للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن اقتراحات بقانون بشأن **تأجيل أقساط القروض** ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته وعددها (٥).	موزع مع الجدول برقم (١٤)
١٥-	**التقرير التاسع** للجنة تنمية الموارد البشرية والمدرج بصفة الاستعجال عن: ١-الاقتراح بقانون في شأن تولي **الوظائف العامة**. ٢- الاقتراحان بقانون بشأن تكويت **الوظائف العامة بالدولة**.	موزع مع الجدول برقم (١٥)
١٦-	**التقرير الثالث** للجنة تحسين بيئة الأعمال والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣م في شأن **الصندوق الوطني** لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	موزع مع الجدول برقم (١٦)
١٧-	**التقرير الثالث عشر** للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن **الاستيراد**. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (١٢) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
١٨-	**التقرير الرابع والثمانون** للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بإبدال عبارة (**عامل منزلي**) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (١١) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
	البند التاسع: تقارير لجنة الشؤون الخارجية:	
١٩-	**التقرير السادس** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في **مجال التدريب العسكري** بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (٦) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م

٢٠-	**التقرير السابع عشر** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن **التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى.** (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (٧) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٢١-	**التقرير الثامن عشر** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن **التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية** بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (٨) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٢٢-	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية بشأن تعديل مواد وأحكام دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات **لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام ٢٠١٠.** (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (٩) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٢٣-	**التقرير الثاني للجنة** الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الجماعة الأوروبية **للطاقة الذرية** بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٢٤-	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت ممثلة **بالإدارة العامة للجمارك** الكويتية وحكومة جمهورية كوريا ممثلة بهيئة الجمارك الكورية في مجال التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية.	موزع مع الجدول برقم (٢٤)

٢٥-	**التقرير الثاني** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية للتعاون في **مجال الاستخبارات**.	موزع مع الجدول برقم (٢٥)
	البند العاشر: طلبات تشكيل لجان تحقيق:	
٢٦-	**طلب مقدم من بعض السادة الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق بشأن ما يثار حول علاقة الكويت بعمليات احتيال مصرفي وغسل أموال **للصندوق السيادي الماليزي**.	وزع مع الجدول برقم (٤) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٢٧-	**طلب مقدم من بعض السادة الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من خمس نواب بشأن ما أثير من التزوير في وثائق الجنسية والمسائل المتعلقة بالتجنيس وبند الاعمال الجليلة.	وزع مع الجدول برقم (٥) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٢٨-	**طلب مقدم من بعض السادة الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق بشأن قواعد و إجراءات الإعلان والترشيح والاختيار لكافة الجهات الحكومية.	موزع مع الجدول برقم (٢٨)
	البند الحادي عشر: ما يستجد من الأعمال:	

الملحق التفسيري لمشروعات القوانين

والاقتراحات بقوانين

المدرجة على جدول أعمال المجلس

الملحق التفسيري لمشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول الأعمال

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٩.	**التقرير الثالث والخمسون** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام **قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية** رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠.	يتكون المشروع من (٣) مواد يهدف مشروع القانون إلى :- العودة للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٢ المشار الية نظرا لمراعاته قواعد العدالة عند تنظيمه الاحكام الحبس الاحتياطي وتشديد رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٦ المشار الية (الحالي) في تنظيم واطالة فترات الحبس الاحتياطي دون مبرر مقنع • رأي الحكومة : (عدم الموافقة) انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة
١٠.	**التقرير الرابع والخمسون** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن: ١- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام **قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية** رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠. ٢- الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة للمادة (٦٩) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار **قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.**	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- تعديل بعض احكام القانون قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية نصاً يقضي بعدم سريان احكام الحبس الاحتياطي على فرد يمارس حق التعبير عن رايه بالقول أو الكتابة او الرسم او بأي وسيلة بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي • رأي الحكومة : (عدم الموافقة) انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
١١.	**التقرير الأربعون** للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن **الإعلام المرئي والمسموع**.	يتكون المشروع من (٣) مواد يهدف مشروع القانون إلى :- معالجة أوجه القصور التي شابت القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإعلام المرئي والمسموع وفق ماتكشف من ثغرات عند تطبيق القانون و يهدف تقليص المدة الممنوحة للوزير التي تصدر خلالها الفرار بالموافقة على منح الترخيص او رفضه من تسعين يوما الى ستين يوما انتهت اللجنة إلى الموافقة
١٢.	**التقرير الحادي والأربعون** للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن **المطبوعات والنشر** (وعددها ثلاثة).	يتكون المشروع من (٣)مواد يهدف مشروع القانون إلى :- تحرير قانون المطبوعات والنشر من القيود التي انطوت عليها نصوصه والتي كان نتاجها عوائق حالت دون ارتقاء المستوى الفكري والثقافي في دولة الكويت وإزالة بعض الشوائب التي عطلت من المسير نحو الغاية التي رمى اليها الدستور عند صونه لحرية التعبير والصحافة والنشر • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
١٣.	**التقرير الأول** للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات **أزمة فايروس كورونا** والاقتراحات بقوانين ذات الصلة وعددهم (١١).	يتكون المشروع من(٢٢) مادة يهدف مشروع القانون إلى : - تحفيز البنوك على تقديم التمويل الازم للعملاء المتضررين من افراد وشركات - الحيلولة دون تحول عارض نقص السيولة الموقت لدى العملاء المتضررين الى مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملاءتهم المالية - تجنيب العملاء لخطر انهاء النشاط الذي يترتب عنه فقدان الوظائف وزيادة البطالة في القطاع الخاص - الحفاظ على الكيانات ذات القيمة المضافة الاقتصاد الوطني من المشروعات الصغيرة و لمتوسطة و الشركات والكيانات الاقتصادية القادرة على خلق فرص وظيفية للعمالة الوطنية - رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة
١٤.	**التقرير الثاني** للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن اقتراحات بقانون بشأن **تأجيل أقساط القروض** ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته وعددها (٥).	يتكون المشروع من (٥)مواد يهدف مشروع القانون إلى :- تخفيف الأعباء التي فرضتها جائحة فيروس كورونا على الافراد واثارها السلبية التي انعكست على كافة قطاعات الدولة وذلك بتأجيل الأقساط انتهت اللجنة إلى الموافقة

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
١٥.	**التقرير الثالث** للجنة تحسين بيئة الأعمال والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣م في شأن **الصندوق الوطني** لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	يهدف مشروع القانون إلى :- اجراء بعض التعديلات على بعض المواد في هذا القانون لتخفيف العب المالي غير المتوقع على أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة
١٦.	**التقرير الثالث عشر** للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن **الاستيراد**.	يتكون المشروع من (١٢) مادة يهدف مشروع القانون إلى :- تحديث وتطوير قانون الاسترداد لمواكبة المتغيرات التشريعية والأفكار الحديثة القائمة على مفاهيم الأسواق وتوسيع دائرة الخيارات المستوردة سواء كان تاجر او غير تاجر • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة
١٧.	**التقرير الرابع والثمانون** للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بإبدال عبارة (**عامل منزلي**) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة.	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- شطب كلمات وعبارات خادم والخدم الخصوصيين و خادما خصوصياً ويحل محلها على التوالي عامل منزلي والعمال المنزليين الخصوصيين وعاملا منزلياً خصوصياً و ذالك أينما ورد النص عليها في أي قانون اخر • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
١٨.	التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية.	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- مجالات التعاون في التدريب العسكري المجالات الخاصة الأخرى فيما يتعلق بالتعليم والتدريب حسب ما يتفق عليه الأطراف في البرامج التدريبية في الكلية الحربية والمدارس التابعة للقوات المسلحة، إضافة إلى برامج التدريب في مجال الأمن الداخلي - وذلك من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في المناورات وتبادل المعلومات والخبرات بين الدولتين في هذه المجالات. • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة
١٩.	**التقرير السابع عشر** للجنة الشؤون الخارجية عن "مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن **التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى".**	يتكون المشروع بقانون من مادتين. يهدف المشروع بقانون إلى :- تعزيز التعاون الثنائي في مجال الدفاع بين الطرفين وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدول الأطراف. • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٢٠.	**التقرير الثامن عشر** للجنة الشؤون الخارجية عن "مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن **التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية** بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية".	يتكون المشروع بقانون من مادتين. يهدف المشروع بقانون إلى :- تنمية سبل التعاون والتنسيق بين البلدين في عمليات النقل البحري والملاحة التجارية، والتنسيق بين الدولتين في مجال التفتيش والإرشاد والإنقاذ البحري مع توحيد المواقف في المحافل الدولية ذات الصلة والتكامل في أعمال أساطيل البلدين بإرساء أسس التعاون بين الدولتين في مجال النقل البحري. • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة
٢١.	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الخارجية عن "مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية بشأن تعديل مواد وأحكام دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات **لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام ٢٠١٠** .	يتكون المشروع بقانون من مادتين. يهدف المشروع بقانون إلى :- اجراء بعض التعديلات على دستور الاتحاد الدولي للاتصالات التي تهدف إلى إضافة تحسينات على إدارة الاتحاد وتطوير سير عمله والذي تعتبر دولة الكويت أحد أعضاءه لذلك وافقت دولة الكويت على هذى التعديلات مع احتفاظها بحقها الكامل في حماية مصالحها من أي ضرر سواء الان او في المستقبل في حالة عدم الالتزام بالاتفاقية من أي دولة أخرى • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٢٢.	**التقرير الثاني** للجنة الشؤون الخارجية عن "مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الجماعة الأوروبية **للطاقة الذرية** بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت	يتكون المشروع بقانون من مادتين. يهدف المشروع بقانون إلى :- موافقة دولة الكويت على إنشاء بعثة للاتحاد الأوروبي على أراضيها مع إمكانية فتح مكاتب ملحقة للبعثة في مواقع مغايرة لمكان البعثة ، كما نصت على موافقة صريحة من دولة الكويت لإنشاء هذه المكاتب و تمتع ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي لدى دولة الكويت بالأهلية القانونية بموجب قانونيتها، وكذلك الحصانات العرفية الممنوحة للدول الأجنبية على أراضي دولة الكويت وفقاً للقانون الدولي و تمتع بعثة الاتحاد ورئيسه وأعضائه وأفراد أسرهم المقيمين معهم في نفس السكن بذات الحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية. • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة
٢٣.	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت ممثلة **بالإدارة العامة للجمارك** الكويتية وحكومة جمهورية كوريا ممثلة بهيئة الجمارك الكورية في مجال التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية.	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- انشاء التزام قانوني بموجب القانون الدولي كما سيتم تنقيذ المذكرة في اطار القوانين و اللوائح ذات الصلة في كلا البلدين و المساعدة الطرفين عند الطلب مع تبادل المعلومات • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٢٤.	**التقرير الثاني** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية للتعاون في **مجال الاستخبارات**.	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- تحديد وتعيين المسؤوليات والاسس الخاصة بتبادل المعلومات الاستخباراتية بين هيئة الاستخبارات والامن برئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي و هيئة الاستخبارات التابعة برئاسة الأركان العامة في الجمهورية التركية • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة